

شركة المبادرة المصرية للدراسات والاستشارات

القاهرة في أول ديسمبر ٢٠٢٠

معالي السيدة/ نيفين رياض القباج

وزيرة التضامن الاجتماعي

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى بيان مجلس الوزراء الصادر الأسبوع الماضي والذي أعلن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ والخاص بتنظيم ممارسة العمل الأهلي، أود أن احيط سيادتكم علما أن المبادرة للدراسات والاستشارات (والمعروفة بالسمة التجارية "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية") شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة حسب قانون الشركات في هيئة الاستثمار من اجل ممارسة النشاط في مجال الأبحاث وتقديم الاستشارات واعداد الدراسات وتنمية وتدريب الموارد البشرية وذلك حرصا منها على أن تزاوّل نشاطها وفقا لإطار قانوني واضح ومنضبط وخاضع لرقابة الدولة، ومنذ تأسيس الشركة فقد حرصت على أن تلتزم بأحكام القانون المصري.

وفي ضوء إقرار اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ وفق بيان مجلس الوزراء، فقد قررت الشركة تحويل كافة أنشطتها الحالية من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى نشاط غير ربحي وإعادة التقديم بطلب للتسجيل كجمعية أهلية خاضعة لهذا القانون الجديد ومزاولة النشاط وفقه.

ونحيط سيادتكم علما اننا كنا قد تقدمنا بطلبات مشابهة (مرفقة للاطلاع) من اجل تسجيل انشطتنا وفق قانون تنظيم العمل الأهلي الساري في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦

نتطلع إلى ردكم الايجابي مع وافر التحية والتقدير،

مدير شركة المبادرة المصرية للدراسات والاستشارات

حسام بهجت

== مرفق خطابي المبادرة لوزارة التضامن الاجتماعي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦.